

اتفاق الزراعة المنبثق عن منظمة التجارة العالمية

عبد السميع تميمين عبد السميع
معيد بقسم الاقتصاد
كلية التجارة - جامعة المنصورة

دكتور . محمد حامد الزهار
أستاذ الاقتصاد
كلية التجارة - جامعة المنصورة

أبريل ١٩٩٤، والذي انتهى بقيام
منظمة التجارة العالمية *WTO* في
أول يناير ١٩٩٥^(٤).

وعلى صعيد التكامل الإقليمي
فضلاً عن أن مصر كانت وما
زالَت عضواً في السوق العربية
المشتركة مع ثلاث دول عربية
أخرى هي سوريا وليبيا والعراق،
فقد انضمت مصر حديثاً إلى كتلتين
كبيرتين أحدهما أفريقي وهو السوق
المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا
المعروف بالكوميسا *COMESA* ،
حيث أصبحت مصر عضواً فيه
اعتباراً من أكتوبر ١٩٩٨، بجانب
تسعة عشر دولة أفريقية، وثاني
الكتلتين عربي، وهو منظمة التجارة
الحرّة العربية الكبرى التي قامت في
أول يناير ١٩٩٨، وتضم ثمانية
عشرة دولة عربية، وعلاوة على
ذلك قامت مصر بتوقيع اتفاقية
مشاركة مع الإتحاد الأوروبي في

مقدمة :

شهدت العشرون عاماً الماضية
تطورات كبيرة على الصعيدين
المحلي والعالمي أثرت بشكل عميق
على الزراعة المصرية. فعلى
الصعيد المحلي بدأت مصر في عام
١٩٨٧ عملية الإصلاح الاقتصادي
في الزراعة المصرية بعدد من
الإجراءات التجريبية سبقت بها
عملية الإصلاح في باقي قطاعات
الاقتصاد التي بدأت بصورة رسمية
في عام ١٩٩٠ في إطار برنامج
التكيف الهيكلي الذي انتهى تنفيذه في
عام ١٩٩٧^(١).

وعلى الصعيد العالمي
تسارعت التطورات التي شهدتها
التجارة العالمية منذ انتهاء جولة
أوروغواي^(٢) التي ترتب عليها توقيع
الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة
GATT^(٣) من قبل ١١٧ دولة عضو
في مؤتمر مراكش الذي عقد في

يلحظ أن الملف الزراعي هو أكثر الملفات تعقيداً في اتفاقية تحرير التجارة الدولية ، لكونه يضم ثلاث موضوعات يدور حولها دائماً الخلاف بين الدول المتقدمة والدول النامية . وهي الموضوعات المتعلقة بالدعم المحلي ودعم التصدير والنفذ للأسواق . فالدعم المحلي في إطار دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية قد بلغ ٣١١ بليون دولار^(٢) . ويشكل الدعم من الاتحاد الأوروبي ٤٠% من هذه القيمة ، وما زالت الدول المتقدمة متمسكة بهذا الدعم .

أما بالنسبة لقضية دعم الصادرات الزراعية ، فإنها تتعلق بالتعريف الجمركية المرتفعة التي قد تصل إلى ٣٠٠% في الدول المتقدمة ، الأمر الذي يؤثر بالسلب على الإنتاج والأسعار العالمية ونفاذ صادرات الدول النامية لأسواق الدول المتقدمة .

ولقد ساهمت الخلافات الحادة بين الدول المتقدمة والدول النامية حول إنهاء الدعم في فشل العديد من المؤتمرات والمباحثات . -المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية في مدينة سياتل عام ١٩٩٩ والمؤتمر

يونيو ٢٠٠١ . وبجانب هذه التكتلات الإقليمية ارتبطت مصر بعدد من الاتفاقيات التجارية الثنائية التي تستهدف تسهيل التبادل التجاري الحر مع الدول العربية.

ولاشك أن هذه التطورات والانسمجات في إطار التغيرات العميقة الحادثة على صعيد البيئة العالمية، قد بدأت تظهر آثارها على الاقتصاد المصري بوجه عام، وعلى الزراعة بوجه خاص باعتبارها أحد القطاعات الرئيسية في الاقتصاد المصري .

وسوف نركز في هذا البحث على دراسة اتفاقيتي الجات ومنظمة التجارة العالمية فيما يتعلق بتطبيقهما في الجوانب الزراعية ، مع إلقاء الضوء بشكل خاص على اتفاق الزراعة ، وهو أحد الاتفاقيات الهامة الذي يعد أهم الاتفاقيات فيما يتعلق بالتجارة في المنتجات الزراعية^(٥) .
اتفاقية الزراعة :

Agreement on Agriculture

(^١) : (AOA)

إن المتتبع لمسارات مفاوضات الانضمام لمنظمة التجارة العالمية

وخفض معدلات التعريفية. ضمان حد أدنى للصادرات ، استخدام المعالجات أو الاستثناءات الخاصة والإجراءات الوقائية .

١. تحويل القيود غير التعريفية إلى

معدلات تعريفية *Tariffication*

إن الهدف من هذا التحويل يتمثل بالدرجة الأولى في السماح بمزيد من تدفق المنتجات الزراعية إلى الأسواق العالمية خاصة أسواق الدول المتقدمة التي اتسمت بحمايتها الشديدة لمنتجاتها الزراعية اعتماداً على القيود غير التعريفية .

وبالنسبة للدول التي لا يوجد لديها قيود غير تعريفية على الواردات الزراعية أو التي يكون المعدل المكافئ للتعريفية^(١١) بالنسبة لها مساوي صفر أو قيمة سالبة ، فإنه يتم الاعتماد على معدلات التعريفية السائدة في عام ١٩٨٦ كمعدل أساس لكل سلعة . ثم تخفيض هذا المعدل بنسبة ١٠% في حالة الدول النامية وبنسبة ١٥% في حالة الدول المتقدمة

الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية في مدينة كانون بالمكسيك في سبتمبر ٢٠٠٣ - الرامية لتحرير التجارة الدولية في السلع الزراعية^(٨).

وتعتبر اتفاقية الزراعة (AOA) التي نتجت عن جولة أوروغواي خطوة هامة في مجال تنظيم التجارة في السلع الزراعية العالمية على أساس من المنافسة ، وتقليل التشوهات في أسواق المنتجات الزراعية ، وإصلاح هياكل تجارتها من خلال تبني سياسات أكثر توجها نحو السوق . وتشتمل هذه الاتفاقية على عدد من الضوابط تتعلق بأربعة جوانب^(٩) ، هي دخول السوق أو النفاذ للأسواق والدعم المحلي ودعم الصادرات والتدابير الخاصة بصحة الإنسان وصحة النبات.

(١) دخول السوق أو النفاذ للأسواق:

Market Access

يقصد بالنفاذ للأسواق تيسير فرص زيادة صادرات كل دولة إلى الدول الأخرى من خلال آليات أربع تتمثل في^(١٠) تحويل القيود غير التعريفية إلى معدلات تعريفية ،

إفراط مفاجئ في كمية الواردات
بما يؤدي إلى حدوث إغراق

٢. الحد الأدنى للنفوذ للأسواق

Minimum Access
Commitments

عندما يؤدي تحويل القيود غير
التعريفية إلى معدلات تعريفية
وخفض معدلات التعريفية إلى زيادة
فرص النفاذ للأسواق من خلال
انخفاض أسعار الواردات في السوق
المحلي ، فإن الحد الأدنى للنفوذ إلى
الأسواق يهدف إلى زيادة كمية
الواردات (صادرات الدول الأخرى)
التي كانت تخضع لقيود غير تعريفية
بما لا يقل عن ٣% من متوسط
الاستهلاك المحلي للدول المستوردة
خلال الفترة ٨٦-١٩٨٨ ، على أن
يتم زيادة هذه النسبة إلى ٥% عام
٢٠٠٠ بالنسبة للدول المتقدمة و عام
٢٠٠٤ للدول النامية ، مع ضرورة
الحفاظ على كمية الواردات الحالية
لكل دولة^(١٣).

٢. الاستثناءات الخاصة وإجراءات
الوقاية

يقصد بالاستثناءات الخاصة السماح
لبعض الدول بعدم تخفيض المعدلات

هذا مع استثناء بعض المنتجات
الزراعية - من إلغاء القيود غير
التعريفية - التي ترى الدولة أنها
شديدة الحساسية *Sensitive*
Products

١. تخفيض التعريفية الجمركية :

Tariff Reduction

بعد تحويل القيود غير
التعريفية إلى قيود تعريفية ، تم
الاتفاق على تخفيض المعدلات
التعريفية بنسبة ٣٦% على مدى
ست سنوات (١٩٩٥-٢٠٠٠)
بالنسبة للدول المتقدمة ، وبنسبة
٢٤% على مدى عشرة سنوات ()
١٩٩٥-٢٠٠٤) بالنسبة للدول
النامية^(١٣).

ويستثنى من ذلك الدول الأقل
نمواً من إجراء تخفيض التعريفية ،
وكذلك الدول النامية التي منحت
ميزة وضع حدود قصوى "سقف"
"للتعريفية الجمركية . فضلاً عن
السماح لكافة الدول بزيادة -
وليس تخفيض - معدلات التعريفية
الجمركية إذا كان سعر السلع
المستوردة منخفض ، أو إذا حدث

التعريفية بل واستخدام القيود غير التعريفية على وارداتها من المنتجات الزراعية . ويشترط للسماح باستخدام هذا الاستثناء أن يتم تحديد المنتجات المستثناء وأن تكون قيمة هذه الواردات أقل من ٣% من الاستهلاك المحلي للدول المستوردة في عام ١٩٨٦ . وألا تكون الدول المستوردة قد قامت بدعم صادراتها منذ عام ١٩٨٦ . وتحظى المنتجات الزراعية للدول النامية التي تمثل منتجاتها الزراعية منتجات غذائية أساسية على هذا الاستثناء .

وولفت النظر إلى أن مقياس الدعم الكلي . الذي يعبر بصورة نقدية عن أساليب دعم المنتجات الزراعية . يتضمن ثلاث مكونات هي : الدعم المقدم لمنتجات محددة (*Product Specific*) ، الدعم المقدم للقطاع ككل (*AMS*) ، أو ما يطلق عليه المدفوعات النقدية غير المسموح بها ، المقياس المكافئ للدعم الذي يتضمن بعض الإعانات غير المسموح باستخدامها^(١٥) .

ويلاحظ أن هذه المكونات الثلاثة تشمل أنواع الدعم التي اعتبرت الدول المتقدمة تتعارض مع مبادئ الجات ، وهو ما يعني أن هناك أنواع أخرى من الإنفاق العام

التعريفية بل واستخدام القيود غير التعريفية على وارداتها من المنتجات الزراعية . ويشترط للسماح باستخدام هذا الاستثناء أن يتم تحديد المنتجات المستثناء وأن تكون قيمة هذه الواردات أقل من ٣% من الاستهلاك المحلي للدول المستوردة في عام ١٩٨٦ . وألا تكون الدول المستوردة قد قامت بدعم صادراتها منذ عام ١٩٨٦ . وتحظى المنتجات الزراعية للدول النامية التي تمثل منتجاتها الزراعية منتجات غذائية أساسية على هذا الاستثناء .

أما إجراءات الوقاية فتستخدمها بعض الدول التي تواجه انخفاض كبير في أسعار وارداتها ، بحيث تؤدي إلى تأثير سلبي على الإنتاج المحلي لها ، بشرط ألا يزيد معدل الزيادة في التعريفية الجمركية المستخدم كإجراء وقائي عن ٣٠% من المعدل العادي للتعريفية السائد في سنة تطبيق الإجراءات الوقائية .

(٢) الدعم المحلي *Domestic support*

إن الهدف من خفض الدعم المحلي هو التوسع في التجارة الدولية للمنتجات الزراعية على

تتضمن القائمة الخضراء برامج الدعم التي يتم تمويلها من ميزانية الدولة وليس على حساب رفاهية المستهلكين ، وبالتالي فهي لا تمارس آثار تشويهية على التجارة الداخلية والخارجية . وألا يكون للدعم المعني أثر يسفر عن تقديم مساندة سعريه للمنتجين^(١٧) .

وتتمثل برامج دعم المنتجين الزراعيين التي تشملها القائمة الخضراء فيما يلي:

١. الخدمات العامة *General Services*

هي الخدمات^(١٨) التي تقدمها الدولة للقطاع الزراعي بصفة عامة والمناطق الريفية بصفة خاصة ، بشرط ألا تتضمن مدفوعات مباشرة للمنتجين الزراعيين.

٢. مشتريات الحكومة لأغراض الأمن

الغذائي:

Public Stock Holding for Security Purposes

وهي النفقات العامة أو الحوافز الضريبية التي من شأنها زيادة الإنتاج من منتجات الأمن الغذائي أو النفقات المخصصة لتأمين مخزون غذائي احتياطي في إطار برامج الدولة للأمن الغذائي^(١٩).

(الدعم) تم اعتبارها موافقة لتحرير تجارة المنتجات الزراعية ، ومن ثم لم يتضمنها مقياس الدعم الكلي ، وهي أوجه الإنفاق (الدعم) التي تم تجميعها في ثلاث قوائم: القائمة الخضراء *Green Box Policies* ، القائمة الزرقاء *The Blue Box Provision* ، القائمة المستثناة من الحد الأدنى للدعم *The deminimis Provision* . وهذه القوائم الثلاث لا يتضمنها مقياس الدعم الكلي.

واعتماداً على ما سبق فإن احتساب مقياس الدعم الكلي يتطلب القيام بخطوتين ، تتمثل الخطوة الأولى في تحديد المقصود بالقوائم الثلاثة التي لا يتضمنها مقياس الدعم الكلي ، أما الخطوة الثانية فتتمثل في توضيح كيفية احتساب كل مكون من المكونات الثلاثة التي يتضمنها هذا المقياس:

أولاً : أنواع الدعم التي لا يتضمنها مقياس الدعم الكلي^(١١):

١. القائمة الخضراء :

Green Box Policies

ومدفوعات الحكومة لبرامج تأمين

Government Financial الدخل

*Participation in Insurance and
income Safety- Net Programs*

، وتعويضات الكوارث الطبيعية

Payment for Relief from

Natural Disasters ، ومدفوعات

إعادة هيكلة عرض المنتجات الزراعية

Structural Adjustment

Provided Through

Producer Retirement

Programs ، ومدفوعات إعادة

هيكلية مدخلات العمليات الإنتاجية

Structural Adjustment

Through Resource

Retirement Programs

والتعويضات الناشئة عن برامج حماية

البيئة *Payment under*

Environmental Programs

والمساعدات الإقليمية *Payment*

under Regional Assistance

Programmers

٢. القائمة الزرقاء :

The Blue Box Provision

تتضمن هذه القائمة استثناء

آخر من مقياس الدعم الكلي يتمثل

في المدفوعات التي تقدمها الدول

المتقدمة . بالأخص الولايات المتحدة

الأمريكية ودول الجماعة الأوروبية .

بغرض الحد من المساحات

ولكي يتم استثناء هذا الإنفاق من

مقياس الدعم الكلي يشترط أن تكون

مشتريات الحكومة من هذه المنتجات

بأسعار السوق الجارية ، وأن يتم بيع

هذه المنتجات بما لا يقل عن أسعار

السوق الجارية باستثناء ما يتم تقديمه

من معونات للمناطق الريفية في

الدول النامية^(٢٠).

٣. مساعدات الغذاء *Domestic*

:Food Aid

ويشترط لاستبعاد هذه

المساعدات من مقياس الدعم الكلي

أن يتم تقديم هذه المعونات في

صورة أغذية أو وسائل شراء

بأسعار السوق الجارية ، وأن تشتري

الحكومات المنتجات الزراعية

لغرض مساعدات الغذاء بأسعار

السوق .

٤. بعض المدفوعات النقدية للمنتجين

الزراعيين

Direct Payment to Producers

:

تستثنى هذه المدفوعات من

مقياس الدعم الكلي طالما لم ينشأ عن

تلك المدفوعات آثار تشويهية على كل

من التجارة والإنتاج ، كدعم الدخل

، *De-Coupled Income Support*

محددة ، وكافة أحجام الدعم المعادلة
المقدمة للمنتجات الزراعية :

١ . الدعم المقدم لمنتجات محددة :

(Product Specific (AMS:

يتم احتساب الدعم المقدم
لمنتجات محددة عن طريق تجميع
ثلاث مكونات فرعية^(٢٢):

(١) دعم أسعار السوق: الذي يتم
حسابه وفقاً للمعادلة التالية:

(. السعر المدار^(٢٣) - السعر الخارجي
المرجعي الثابت^(٢٤)) × الكمية التي
ستباع بالسعر المدار .

والفرق بين السعرين -
المدار والخارجي - يقصد به الفرق
الناشئ عن ارتفاع السعر في السوق
المحلي نتيجة استخدام القيود
التعريفية وليس الناشئ عن أدوات
سياسة الإنفاق العام .

(٢) المدفوعات المباشرة غير
المستثناة^(٢٥) :

يساوي الفرق بين السعرين
المدار والخارجي ، إذا كان هذا
الفرق ناشئ عن أدوات سياسة
الإنفاق العام . وهذا المكون يتم
لحسابه إما من خلال الإنفاق العام
المدرج بميزانية الدولة لهذا الغرض
أو اعتماداً على المعادلة السابقة.

المزروعة من منتج معين وذلك في
حدود ٨٥% من مستوى الإنتاج .

٣ . استثناء الحد الأدنى :

The demonisms Provision

يقصد بذلك الدعم المقدم لأي
سلعة بشرط ألا تزيد قيمته عن ٥%
من القيمة الكلية للإنتاج في حالة
الدول المتقدمة و ١٠% في حالة
الدول النامية.

ثانياً: كيفية حساب مقياس الدعم
الكلبي^(٢٦):

يقصد بمقياس الدعم الكلبي "
مستوى الدعم السنوي ، محسوباً
بالقيمة النقدية ، المقدمة لواحد من
المنتجات الزراعية لصالح منتجي
ذلك المنتج الزراعي الأساسي أو
للدعم غير المرتبط بمنتجات محددة
والمتاح لصالح المنتجين الزراعيين
بصفة عامة ، عدا هذا الدعم الذي
تتضمنه القوائم الثلاثة السابقة .
القائمة الخضراء والقائمة الزرقاء
واستثناء الحد الأدنى. ويتم حساب
هذا المقياس عن طريق جمع كافة
أحجام إجمالي الدعم المقدم للمنتجات
الزراعية الأساسية ، وكافة أحجام
إجمالي الدعم غير المرتبط بمنتجات

على دعم في أسعارها دون أن يوجد أسعار خارجية مرجعية تمكن من حساب هذا النوع من الدعم بالاعتماد على المعادلة الأولى. النسابق الإشارة إليها. لذلك يتم احتساب المقياس المكافئ للدعم إما بأخذ السعر المدار بأكمله، أو من خلال النفقات المدرجة بالميزانية العامة لدعم الأسعار بعد استبعاد النفقات والإجراءات غير المستثناة.

وبتجميع المكونات الثلاثة السابقة لكل سنة من سنوات فترة الأساس (١٩٨٦-١٩٨٨) وإيجاد متوسطها نحصل على مقياس الدعم الكلي باعتباره حد أقصى لما يسمح بتقديمه من دعم في نهاية الفترة الانتقالية، وهو ما يعني ضرورة تخفيض مستويات الدعم الفعلية سنوياً حتى تصل إلى هذا المقياس. كذلك نلاحظ أن هذا المقياس يتم التعبير عنه بالعملة المحلية لكل دولة، ولأغراض المقارنة تم الاتفاق على اختيار معدل صرف ملائم لعملة دولية (الدولار) خلال فترة الأساس.

٤. خفض دعم الصادرات :

Export subsidy

تتضمن اتفاقية الزراعة المنبثقة عن منظمة التجارة العالمية

٣) الإجراءات غير المستثناة :

تتمثل في مدفوعات دعم المدخلات *Input* و *Subsidies* وكذلك مدفوعات خفض تكاليف التسويق *Marketing- Cost Reduction*. ويتم احتساب ذلك المكون من خلال حجم الإنفاق العام المخصص لهذا الغرض إذا كان يتم تقديم الدعم بصورة لا تؤثر على سعر السوق.

٢. الدعم المقدم للقطاع الزراعي ككل^(٢١)

(Non product Specific AMS)

يتمثل هذا الدعم في كافة أنواع الدعم غير المرتبط بمنتجات محددة. ومن الصعب احتساب هذا الدعم (الذي يعتبر من مكونات مقياس الدعم الكلي) اعتماداً على فروق أسعار المنتجات الزراعية داخلياً وخارجياً. ومن ثم يتم احتسابه بالاعتماد على حجم الإنفاق العام في ميزانية الدولة.

٣. المقياس المكافئ للدعم :

Equivalent Measure of Support :

يتم حساب المقياس المكافئ للدعم بالنسبة للمنتجات التي تحصل

بالنسبة للدول المتقدمة ومنحت الدول المستوردة الصافية للغذاء وكذلك الدول الأقل نمواً بعض الاستثناءات الخاصة.

وقد تم تحديد اثنان وعشرين منتجاً زراعياً تطبق عليها هذه الاتفاقية^(٢٨). كما تم تحديد صور الدعم المالي للصادرات^(٢٩) التي سوف يتم تخفيض الدعم الممنوح لها بمقتضى أحكام هذه الاتفاقية والذي يتمثل في:

- تقديم الحكومات أو هيئتها دعماً مالياً مباشراً، بما في ذلك الدعم العيني، لشركة، أو صناعة أو منتجي أحد المنتجات الزراعية.
- البيع أو التخلص بغرض التصدير من قبل الحكومات أو هيئتها من المخزون غير التجاري من المنتجات الزراعية بسعر يقل عن السعر المماثل الذي يتم دفعه للمنتجات المماثلة من المشترين في الأسواق المحلية.
- المدفوعات المقدمة لصادرات المنتجات

العمل على خفض الدعم بالنسبة للصادرات، خاصة ذلك الدعم الذي يتم عن طريق الأساليب التي تجعل الصادرات أكثر قدرة على المنافسة في الأسواق الدولية بصورة مصطنعة. ويتم ذلك بطريقتين^(٣٠) الأولى "تقدية" بخفض الإنفاق العام الهادف لدعم الصادرات، والثانية "كمية" بخفض كمية الصادرات المدعومة. مع التمييز في ذلك بين التزامات كل من الدول المتقدمة والدول النامية، على النحو الموضح بالجدول رقم (١) بالملحق الإحصائي:

ونلفت النظر إلى أن الدول الأقل نمواً *Least Developed* تستثنى من التزامات تخفيض التعريفات أو الدعم، كما تسمح اتفاقية الزراعة لحكومات الدول بدعم اقتصادها الريفي بشرط انتهاء السياسات التي يترتب عليها أدنى قدر من التشوهات التجارية، كما تسمح بدرجة من المرونة في تنفيذ الدول لالتزاماتها تجاه الاتفاقية. ففي الدول النامية تقل نسبة التخفيض وتزيد الفترة الزمنية المقررة لاستكمال الالتزامات عما هو عليه

بتخفيض دعم الصادرات الذي تم الاتفاق عليه .

وقد نجحت الدول المتقدمة . لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية و دول الجماعة الأوربية . في إلزام الدول التي تقيد الصادرات سواء عن طريق الضرائب أو الحصص أو حظر الاستيراد ، بما في ذلك الدول النامية . بتعويض الدول المستوردة الصافية للغذاء عن الآثار التي قد تنشأ عن تقييد الصادرات . بل تلتزم تلك الدول المصدرة بإخطار الدول المستوردة بما سوف تلجأ إلى استخدامه من أساليب تقييد الصادرات ، وكذلك الفترة التي سوف تستخدم فيها هذه الأساليب .

وبذلك تكون الدول المتقدمة نجحت - تحت دعوى ضمان الأمن الغذائي لدول العالم - في الحد من قدرة الدول المصدرة للحبوب واليابان وعدد من الدول النامية على ضمان مستوى ملائم لأسعار صادراتها

الزراعية الممولة من قبل الحكومة .

• الدعم المالي الذي من شأنه خفض تكاليف تسويق الصادرات الزراعية مثل تكاليف المناولة ، والشحن والنقل الدولي ، وكذلك تكاليف تحسين أساليب التسويق .

• تكاليف النقل والشحن الداخلي بالسفن التي توفرها الحكومات بمقابل منخفض عن المقابل السائد في السوق المحلي .

• الدعم المالي للمنتجات الزراعية التي تعتبر ضمن مكونات منتجات مصدرة .

وفيما يتعلق بالدول النامية فقد تم استثنائها من تخفيض بعض أساليب الدعم السابقة ، وبالتحديد إعانات خفض تكاليف تسويق الصادرات ، وتكاليف النقل والتشغيل وذلك خلال الفترة الانتقالية (١٩٩٥ - ٢٠٠٤) بشرط ألا ينشأ عن ذلك عدم التزام تلك الدول

كما أن الاتفاقية تعترف بحق الدول في اتخاذ الإجراءات اللازمة وبالقدر الذي يعتبر ضرورياً لحماية حياة أو صحة الإنسان والحيوان والنبات وبدون تمييز غير مبرر أو عشوائي بين الدول الأعضاء التي تسود فيها ظروف مطابقة أو مماثلة^(٣٢).

تعريف تدابير حماية صحة الإنسان أو النبات^(٣٣) :
هو أي تدبير يطبق :

أ- لحماية حياة أو صحة الحيوان^(٣٤) أو النبات^(٣٥) في أرض البلد العضو من الأخطار الناشئة عن دخول أو وجود أو انتشار الآفات أو الأمراض أو الكائنات العضوية الحاملة للأمراض أو الكائنات العضوية المسببة للأمراض .

ب- لحماية حياة أو صحة الإنسان أو الحيوان في أراضي البلد العضو من الأخطار الناشئة عن المواد المضافة أو الملوثات أو السموم أو الكائنات العضوية المسببة للأمراض الموجودة في

٤. اتفاقية تدابير صحة الإنسان والنبات:

Sanitary and phytosanitary measures (SPS)^(٣٠)

تحدد اتفاقية تدابير صحة الإنسان والنبات التي تعتبر ضمن بنود اتفاق الزراعة المنبثق عن منظمة التجارة العالمية كافة التدابير المرتبطة بالصحة والصحة النباتية المؤثرة في التجارة ، وتضع المعايير والضمانات التي تحقق سهولة انسياب وتدفق المنتجات الزراعية بين الدول وفقاً لمعايير محددة ومقاييس ومواصفات متفق عليها ، لضمان اعتبارات الجودة والسلامة الصحية، والأمان من مخاطر انتقال الأمراض والآفات وكل ما يمكن أن يلحق الضرر بالإنسان أو النبات أو الحيوان . وزعم أن اتفاقية تدابير صحة الإنسان والنبات تحت على الاستفادة من المعايير الدولية (مثل تلك الخاصة بلجنة " كوكس اليمانتاريوس " للغذاء وغيرها) فإن هذه الاتفاقية تعترف بحق الدول الأعضاء في الجات في التمسك بمعايير أشد من تلك الخاصة بالمنظمات الدولية بشرط أن يتم ذلك على أساس علمي^(٣١) .

- أ- يحق للبلدان الأعضاء اتخاذ تدابير حماية صحة الإنسان والنبات الضرورية لحماية حياة وصحة الإنسان والحيوان والنبات بشرط أن تكون هذه التدابير متسقة مع أحكام هذا الاتفاق .
- ب- على البلدان الأعضاء عدم تطبيق أي تدابير لحماية صحة الإنسان أو النبات إلا بقدر ما يلزم لحماية أو صحة الإنسان والحيوان أو النبات ، واستناد هذه التدابير إلى المبادئ العلمية وعدم الحفاظ عليها دون أدلة علمية كافية .
- ت- على البلدان الأعضاء ضمان عدم تمييز تدابير حماية صحة الإنسان أو النبات بصورة تحكيمية أو دون مبرر بين البلدان الأعضاء التي تسود فيها أوضاع مماثلة أو مطابقة ، بما في ذلك التمييز بين أراضيها وأراضي بلدان أعضاء أخرى . ولا يجوز تطبيق تدابير حماية صحة الإنسان
- المواد الغذائية أو المشروبات أو الأعلاف .
- ت- لحماية حياة أو صحة الإنسان أو الحيوان في أراضي البلد العضو من الأخطار الناشئة من الأمراض التي تحملها الحيوانات أو النباتات أو المشتقات الحيوانية والنباتية ، أو عن دخول أو وجود أو انتشار الآفات .
- ث- لمنع أو للحد من أي ضرر في أراضي البلد العضو ناتج عن دخول أو وجود أو انتشار الآفات .
- وتشمل التدابير كافة القوانين والمراسيم واللوائح التنظيمية والإجراءات ذات الصلة بحماية صحة الإنسان أو الحيوان أو النبات ، بما في ذلك التجهيز والإنتاج ، والمعايينة ، والمعالجة بالحجر الصحي ، وكذا المتطلبات المرتبطة بنقل الحيوانات أو النباتات ، ومتطلبات التعبئة والملصقات المبينة للمحتويات والمرتبطة بسلامة المواد الغذائية .
- الحقوق والالتزامات الأساسية في الاتفاقية^(٣١) :

الجماعة الأوروبية وغيرها من الدول التي تستخدم سياسات حمائية مبالغ فيها لإنتاجها الزراعي، وذلك لارتفاع السعر في السوق المحلي لبلد الاستيراد (س ح) من ناحية، وانخفاض سعر التسليم^(٣٨) بميناء الاستيراد (س م) من ناحية أخرى.

وتتمثل أسباب ارتفاع السعر في سوق بلد الاستيراد في:

- ضمان حكومات هذه الدول حد أدنى مرتفع للسعر المحلي للمنتجات الزراعية، معتمدة في ذلك على انخفاض مرونة الطلب الداخلية للمستهلكين.

- الانخفاض النسبي للكميات المعروضة بسبب ضخامة إمكانية السياسات الضريبية المعمول بها في هذه الدول في إدارة جانب العرض، علاوة على ما دأبت هذه الدول على إتباعه من قيود غير تعريفية.

- القيمة المضافة على أسعار السلع المستوردة وهي في طريقها من ميناء الاستيراد إلى سوق الاستهلاك .

والنات بطريق تشكل قيود مقنعة على التجارة الدولية .

ث- من المفترض أن تكون تدابير حماية صحة الإنسان أو النبات التي تتمشى مع نصوص أحكام هذا الاتفاق المتعلقة بها ، متمشية مع التزامات البلدان الأعضاء طبقاً لأحكام اتفاقية الجات لعام ١٩٩٤ التي تتعلق باستخدام تدابير حماية صحة الإنسان والنبات .

ملحوظات على الضوابط التي تضمنتها اتفاقية الزراعة المنبثقة عن منظمة التجارة العالمية^(٣٧) :

من خلال استقراء الاتفاقيات ذات الصلة بتحرير للتجارة العالمية للمنتجات الزراعية يمكن إبراز الملاحظات التالية:

(١) بالنسبة للنفاد للأسواق وفيما يتعلّق باحتساب المعدل المكافئ للتعريفية:

$$م = \frac{س ح - س م}{س ح} \times ١٠٠$$

من المتوقع ارتفاع هذا المعدل المكافئ للتعريفية على المنتجات الزراعية المستوردة في دول

للتعريف، بل أنها خالفت نسبة التخفيض المزمع الالتزام بها خلال الفترة الانتقالية، وهذا ما يوضحه جدول رقم (٢) بالملحق الإحصائي الذي يؤكد على أن اليابان وسويسرا ودول الجماعة الأوروبية هي أكثر الدول مبالغة في احتساب المعدل المكافئ للتعريف الجمركية. وتعتبر هذه الدول في الوقت ذاته من أقل الدول تخفيضاً لهذا المعدل، ولذلك من المتوقع انخفاض بل انعدام فرص نفاذ المنتجات الزراعية للدول النامية إلى أسواق الدول المتقدمة بعد انتهاء الفترة الانتقالية (١٩٩٥-٢٠٠٠) (٣٩).

فمعدل التعريف على السكر مثلاً سوف يبلغ بعد انتهاء الفترة الانتقالية ١٦٦%، ٢٧٨%، ١٣٦% في كل من دول الجماعة الأوروبية واليابان وسويسرا على التوالي. يلاحظ أيضاً تبين المعدل المكافئ من سلعة إلى أخرى لنفس الدولة، وهو ما يؤكد احتساب هذا المعدل وفقاً لرغبة الدول في الحماية وليس وفقاً للسعي إلى تقرير أسس عادلة للتجارة. وكذلك مما يؤكد شكلية النفاذ إلى الأسواق هو أن

أما عن أسباب انخفاض سعر تسليم ميناء الاستيراد فتتمثل في:

- عدم إضافة مقدار الضريبة الجمركية وكذلك ضريبة القيمة المضافة على سعر تسليم ميناء الاستيراد حيث يتم إضافتهما على سعر السوق في البلد المستورد .

- احتساب السعر في بلد الاستيراد على أساس قيمة العملة في البلد المستورد وهو ما يعد في صالح الدول المتقدمة المستوردة بسبب ارتفاع قيمة عملتها بالنسبة لعملات الدول النامية ومنها مصر.

ولقد نشأ عن ذلك ارتفاع المعدل المكافئ للتعريف، مما يعني أن المعدل الفعلي للتعريف الجمركية المفروضة على المنتجات الزراعية المستوردة من جانب الدول المتقدمة سيبقى مرتفعاً حتى بعد تخفيض معدل الضريبة على هذه المنتجات بنسبة ٣٦% على مدى ست سنوات كما تضمنته بنود الاتفاقية .

ولم تكف هذه الدول بالمبالغة في احتساب المعدل المكافئ

على المتوسط المرجح لكافة المعدلات، وهو ما يعني إمكانية الإبقاء على معدل تعريف مرتفع بالنسبة للمنتجات المرغوب في حمايتها طالما التزمت الدولة بخفض المتوسط المرجح. ويلاحظ أيضا عدم التزام كثير من الدول بتحديد التخفيض السنوي، وهو ما يعني إمكانية تأخر بعض الدول في الوفاء بالتزاماتها إلى نهاية الفترة الانتقالية محتفظة بمستويات مرتفعة من التعريف في السنوات الأولى منها.

٤) يلاحظ وجود استثناء من تخفيض المعدل المكافئ للتعريف، بل والسماح بزيادة فئات التعريف، إذا رأت الدول المستوردة أنه قد حدث انخفاض في أسعار السلع المستوردة أو أنه حدث إفراط مفاجئ في كمية الواردات. وقد مكن هذا الاستثناء عدد من الدول ذات التوجهات الحمائية من عرقلة نفاذ عدد من المنتجات الزراعية التي تنتجها وتصدرها الدول النامية بكفاءة بحجة إتباع الدول النامية لسياسات إغراق. ولعل ما يواجه صادرات مصر من

الدول التي قامت باحتساب معدل مكافئ منخفض للتعريف، مثل استراليا ونيوزيلندا - وإلى حد ما كوريا والولايات المتحدة - هي الدول التي تتمتع بقدرة عالية على تصدير المنتجات ذات المعدل المنخفض ومن ثم فلا مجال أصلا للحديث عن النفاذ إلى أسواق هذه الدول بالنسبة لتلك المنتجات.

٢) في نطاق النفاذ للأسواق يتم السماح باستثناء بعض المنتجات الزراعية بالنسبة لالغاء القيود غير التعريفية. ونظرا لتعدد وتنوع المنتجات الزراعية للدول المتقدمة خاصة دول الجماعة الأوروبية، فمن المتوقع أن تكون استفادة هذه الدول بهذا الاستثناء أضعاف استفادة الدول النامية. كما أن فتح باب الاستثناء من شأنه إضعاف فرص النفاذ إلى الأسواق خاصة أن التي سمحت بهذه الاستثناءات هي الدول ذات التوجهات الحمائية.

٣) يلاحظ بالنسبة لتخفيض المعدل المكافئ للتعريف الجمركية أن التخفيض ليس من الضروري أن يكون لكل سلعة على حده. فقد تم الاتفاق على إن التخفيض يكون

صوره من صور الاستثناءات من مبدأ الدولة الأولى بالرعاية، وهذا معناه أن هذه الميزة سوف تتبادلها الدول الأعضاء في كتلة اقتصادي معين مثل دول الجماعة الأوروبية ولعل هذا ما يفسر التجاء الولايات المتحدة إلى تكوين نافتا

(NAFTA).

(٦) كذلك فإن اشتراط الحفاظ على حصص المصدرين الموجودين فعلا معناه وجود أولوية مسبقة للاستفادة بالحد الأدنى للنفوذ للأسواق. فلكي توفق الدول بين السماح بالنفوذ للأسواق بمقدار معين من الواردات. وبين الحفاظ على المستوى الحالي من وارداتها من المصدرين الحاليين، فعليها أن تعطي الأولوية لهؤلاء المصدرين. ولما كانت صادرات الدول النامية إلى الدول المتقدمة قد تمت وفقا لترتيبات ثنائية وبعيدا عن مبدأ الدولة الأولى بالرعاية، فهذا يؤكد أن الحد الأدنى للسماح للنفوذ إلى الأسواق سوف تتبادلها الدول المتقدمة فيما بينها، خاصة تلك الدول التي يجمعها تنظيمات اقتصادية معينة، وهكذا يمكن

البطاطس لدول الجماعة الأوروبية، وصادرات استراليا من الأغنام للولايات المتحدة الأمريكية من فرض قيود تعريفية مرتفعة خير مثال على استفادة دول الجماعة الأوروبية والولايات المتحدة من هذا الاستثناء.

٥) إن تطبيق الحد الأدنى للنفوذ للأسواق يتم وفقا لمبدأ الدولة الأولى بالرعاية. واشتراط التطبيق وفقا لهذا المبدأ يعني أن الدول المستوردة إذا أعطت ميزة النفاذ لأسواقها بكمية معينة لدولة ما فعليها أن تعطي نفس الميزة لكل دولة تتعامل معها تجارياً. ولما كان الحد الأدنى للنفوذ يحدد بحصة إجمالية للدول المستوردة تعادل ٣% من استهلاكها المحلي خلال الفترة من عام ١٩٨٦ حتى عام ١٩٨٨. وهذا معناه - وفقا لمبدأ الدولة الأولى بالرعاية - تقسيم هذا المقدار على كافة الدول الأعضاء بالتساوي، ولما كان هذا الأمر مستحيل من الناحية التطبيقية، وخروجاً من هذا المأزق فعلى الدولة أن تسمح بهذا الحد الأدنى لإحدى الدول التي يوجد بينهما

من المنتجات الزراعية (خاصة الغذائية) في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة ، التي تتسم بانخفاض مرونة الطلب الداخلية على المنتجات الزراعية . يلاحظ أيضا أن نسبة الثلاثة بالمائة تعتبر منخفضة إذا كانت هناك رغبة حقيقية في السماح للمنتجات الزراعية للدول النامية بالتنافذ لأسواق الدول المتقدمة. كما أن زيادة هذه النسبة إلى خمسة بالمائة ، أي بمقدار اثنين بالمائة خلال ست سنوات . في حالة الدول المتقدمة. وهو ما يعادل حوالي ٠,٣٣% سنويا. لهو خير دليل على رغبة الدول المتقدمة في استمرار تقييد تجارة المنتجات الزراعية. أو جعل تحرير التجارة مقتصرأ على صادراتها من المنتجات الزراعية دون صادرات الدول النامية.

(٩) أما فيما يتعلق بالاستثناءات الخاصة وإجراءات الوقاية ، فمن الواضح أن الدول النامية لن تستفيد منها لأنها لا تطبق إجراءات تقييدية تجاه وارداتها من المنتجات الغذائية. والأمر الأكثر وضوحا هو

القول أن الحد الأدنى للتنافذ إلى الأسواق من شأنه الحفاظ على الاتفاقيات الموجودة فعلا بين الدول المتقدمة بعضها البعض، أكثر من كونه - كما قد يفهم خطأ . تطبيقا لمبدأ الدولة الأولى بالرعاية والذي كان يمكن أن يحقق بعض المكاسب للدول النامية.

(٧) يضاف إلى ما سبق أن فترة الأساس (من عام ١٩٨٦ حتى عام ١٩٨٨) شهدت ركودا في الدول الصناعية ، وهو ما يعني أن الاستهلاك المحلي خلال تلك الفترة من المنتجات الزراعية بصفة خاصة . كان منخفضا، بما يتضمنه ذلك من انخفاض مقادير الحصص الاستيرادية المسموح بها.

(٨) كذلك يلاحظ أن تطبيق نسبة ثلاثة بالمائة (٣%) لكل من الدول المتقدمة والنامية، من المتوقع أن ينشأ عنها التزام الدول النامية بالسماح لمقادير أكبر من المنتجات الزراعية بالتنافذ إلى أسواقها مقارنة بالدول المتقدمة . وذلك نظرا لارتفاع المتوسط للاستهلاك

أن الدول المتقدمة هي التي سوف تستخدم الإجراءات الوقائية بحجة مكافحة الإغراق في ظل توقع زيادة الواردات نتيجة تحويل القيود غير التعريفية إلى معدلات تعريفية ، ثم تخفيضها .

١٠) بالنسبة لتقييد دعم الإنتاج المحلي، يلاحظ أن الاستثناءات من مقياس الدعم الكلي التي تضمنتها القائمتان الخضراء والزرقاء قد تمت بلا تمييز بين الدول المتقدمة والدول النامية . وفي ظل ضخامة إمكانيات السياسات الاتفاقية للدول المتقدمة فمن المتوقع أن تبلغ استفادتها بهذه الاستثناءات أضعاف ما قد تحققة الدول النامية.

١١) بالنسبة لكيفية احتساب مقياس الدعم الكلي (AMS) ، فإننا نلاحظ أن هذا المقياس يتم حسابه في جانب كبير منه اعتمادا على الفرق بين السعر المدار و السعر الخارجي ، كما سبق الإشارة إلى ذلك في مطلع ذلك البحث. ولما كانت زيادة قيمة هذا الفرق تنعكس في ارتفاع هذا المقياس ، فإننا نلاحظ أن اختيار الدول المتقدمة (أمريكا ودول الجماعة

الأوروبية وكذا اليابان) للفترة من ١٩٨٦ إلى ١٩٨٨ كفترة أساس لحساب هذا المقياس لم يتم من قبيل الصدفة، بل إنها عمدت من وراء ذلك إلى المبالغة في احتساب هذا المقياس لدرجة قد لا تكون مطالبة معها بإجراء تخفيضات في مستويات الدعم الفعلية خلال الفترة الانتقالية (١٩٩٥-٢٠٠٠) بل إنها قد تستطيع زيادة مستويات الدعم الفعلية إذا ما كانت أقل من مقياس الدعم الكلي. والسبب في ذلك هو أن تلك الفترة قد اتسمت بحدّة الكساد التي عانت منه هذه الدول، وهو ما يعني تزايد الفارق بين السعر المدار والسعر الخارجي المرجعي الثابت لكل سلعة نتيجة المبالغة من جانب هذه الدول خلال فترة الكساد في استخدام القيود غير التعريفية واستخدام أدوات السياسة الإنفاقية في دعم أسعار المخرجات.

١٢) وعلى النقيض من ذلك نجد أن مقياس الدعم الكلي (AMS) سوف يكون منخفضا بدرجة كبيرة في الدول النامية نظرا لما تعانيه هذه الدول من تضخم يظهر في

المنتجات الزراعية في السوق المحلي أقل من الأسعار الخارجية، فهذا يعني أن الدول النامية قد وضعت على نفسها قيوداً آخر مرتبط في هذه المرة بقدرتها على تصحيح الآثار التشويهية التي أفرزتها السياسات السعرية . وذلك لأنه إذا رغبت تلك الدول في تصحيح هيكل أسعار المنتجات الزراعية وتركتها تتحدد وفقاً لتفاعل قوى العرض والطلب فهذا يتطلب خفض الضرائب الضمنية واتساع الفارق بين السعر المحلي (المدار) والأسعار الخارجية، ومن ثم اختلاف مستوى الدعم الجاري عن مقياس الدعم الكلي الذي أدرجته هذه الدول في جداول التزاماتها بما يعتبر مخالفاً لاتفاقية المنتجات الزراعية.

١٤) لما كان استثناء الحد الأدنى يعني عدم تضمين مقياس الدعم الكلي (AMS) ما تقدمه الدول من إعانات في حدود ١٠% من الإنتاج الكلي، ولما كانت الدول النامية تعتمد إلى فرض الضرائب الضمنية على القطاع الزراعي بدلاً من ضمان حد أدنى من

انخفاض قيمة عملتها الوطنية وهو ما يجعل السعر الخارجي سواء اعتمدا على القيمة FOB^(٤٠) أو القيمة CIF^(٤١) أكبر من السعر المحلي. بل إن الدول النامية على عكس الدول المتقدمة تعتمد إلى فرض الضرائب الضمنية على القطاع الزراعي من خلال سياسات التسعير والتوريد الجبري، بما يجعل السعر المدار أقل بكثير من السعر الخارجي المرجعي، وهو الأمر الذي جعل مقياس الدعم الكلي في العديد من الدول النامية سالباً. وتأسيساً على انخفاض مقياس الدعم الكلي بالنسبة للدول النامية فنسوف نجد هذه الدول نفسها غير قادرة على تقديم المزيد من الدعم خلال الفترة الانتقالية وبعد انقضاءها.

١٣) لما كان مقياس الدعم الكلي يبين الحد الأقصى لما يمكن أن يتم تقديمه من دعم . ولما كان من أهم أسباب انخفاض هذا المقياس في حالة الدول النامية هو التجاء تلك الدول إلى فرض الضرائب الضمنية على المنتجين الزراعيين من خلال جعل أسعار

المتقدمة قد تناهت عنه بل ربما قصدت عدم وضع مفهوم أو معايير محددة لما يمكن اعتباره من المنتجين منخفي الدخل أو محدودي الموارد، وهو ما يجعل حكومات هذه الدول المتقدمة دون قيود عند تقديمها لهذا الدعم.

(١٦) إن مقياس الدعم الكلي، وكما يتضح من كيفية حسابه، لا يمثل قيمة معيارية تلتزم بها جميع الدول، بل أنه يختلف من دولة إلى أخرى متخذاً طابع تحيزي في صالح الدول التي برعت في استخدام سياستها الإنفاقية في دعم قطاعها الزراعي بغض النظر عما يتوافر له من مزايا نسبية. ليس هذا فحسب وإنما كثيراً ما يعكس هذا المقياس اختلاف أسعار العملات والتغيرات في مستويات الأسعار العالمية أكثر ما يعكس اختلاف مستويات الدعم.

(١٧) وبالنسبة لخفض دعم الصادرات يلاحظ على فترة الأساس (٨٦-١٩٩٠) أنها أطول من فترة الأساس المرتبطة بالنفذ إلى الأسواق، وكذلك فترة حساب مقياس الدعم الكلي (٨٦-٨٨).

الأسعار ومن ثم الربحية، فإن هذا معناه أن الدول النامية بسبب سياستها السعرية قد فقدت ميزة الاستفادة باستثناء الحد الأدنى، بل وحرمت نفسها من تقديم مثل هذه الإعانات خلال الفترة الانتقالية أو بعدها.

(١٥) لما كانت الدول النامية تلجأ إلى تعويض انخفاض أسعار المنتجات الزراعية في السوق المحلي من خلال تقديم دعم للمدخلات. ولما كان دعم المدخلات سواء لمنتجات محددة أو للقطاع الزراعي ككل يتم إدراجه ضمن مقياس الدعم الكلي، فإن هذا الأمر من شأنه زيادة قيمة مقياس الدعم الكلي بما يعوض قدرًا من انخفاضه الناشئ عن آثار السياسة السعرية. إلا أن الدول المتقدمة لم تترك الدول النامية تتفرد بهذه الميزة رغم قلتها. إذ استطاعت تضمين اتفاقية دعم المنتجات الزراعية تقديم الدعم للمنتجين الزراعيين منخفي الدخل ومحدودي الموارد، وعدم إدراج هذا الدعم ضمن مقياس الدعم الكلي. والأهم من ذلك أن الدول

١٨) ولعل أهم ما يمكن إبداءه من ملاحظات على اتفاقية تطبيق تدابير الحفاظ على صحة الإنسان و الحيوان والنبات ، أنها تحمل عنواناً ذا أبعاد اقتصادية واجتماعية يحد من معارضة بعض أحكامها وطرق تنفيذها. إلا أنه من المتوقع أن ينشأ عن هذه الاتفاقية عكس ما حرصت عليه من الحد من معوقات التجارة ومنع المعاملة التمييزية بين الدول الأعضاء . ولعل السبب في ذلك يرجع إلى أن النص في هذه الاتفاقية على حق الدول في وضع مستوى خاص من حماية صحة الإنسان والحيوان والنبات سوف يكون في صالح الدول المتقدمة وفي غير صالح الدول النامية.

١٩) كذلك فإن النص على أن تسهم كل دولة وفقاً لإمكاناتها في تمويل المنظمات والهيئات التي تضع المقاييس التي يستند إليها في تحديد مدى سلامة المواد الغذائية وصحة الحيوان وصحة النبات سوف يتضمن بصورة غير مباشرة احتمالات التحيز للدول الغنية وفي غير صالح الدول الفقيرة.

بل إنه وفقاً للاتفاق الذي تم بين أمريكا ودول الجماعة الاقتصادية الأوروبية يمكن الاعتماد على مستويات الدعم السائدة خلال الفترة (١٩٩٠-١٩٩١) كمقياس يبدأ منه خفض دعم الصادرات إذا كانت مستويات الدعم هذه أكبر من مستويات الدعم خلال فترة الأساس (٨٦-١٩٩٠) . وترجع الحكمة من حرص كل من أمريكا ودول الجماعة الأوروبية على إيجاد مستوى مرتفع من الدعم تبدأ منه التخفيضات (سواء تم ذلك بإطالة فترة الأساس أو بالاعتماد على مستويات الدعم خلال الفترة ٩٠-٩١) إلى ضمان توافر مستوى مستقر مرتفع من دعم الصادرات خلال الفترة الانتقالية. وذلك لأن هذه الدول وجدت أن الاعتماد على نفس فترة الأساس لبقية الاتفاقيات التي تمت في نطاق اتفاقية المنتجات الزراعية (٨٦-٨٨) سوف ينشأ عنه التزام هذه الدول بخفض مستويات دعم الصادرات في الدول المتقدمة بدرجة كبيرة قد ينشأ عنها تدهور المركز التنافسي (المخلوق) لهذه الصادرات.

أدوات السياسات المالية التي تبرع فيها الدول المتقدمة . كبدل للسياسات السعرية التي اعتادتها الدول النامية. في سبيل زيادة القدرة التنافسية العالمية لقطاعي الزراعي والتصنيع الزراعي للدول المتقدمة.

٢٠) كذلك فإن قدرة الدول الغنية على إثبات أو الإدعاء بوجود آفات أو أمراض وتقدير مدى ما ينشأ عنها من أخطار على حياة أو صحة الإنسان أو الحيوان أو النبات سوف تفوق رغبة وقدرة الدول النامية في هذا المجال. وهو ما يخشى منه على صادرات الدول النامية، وكذلك أسواقها التي قد تصبح ملجأ أخير للمنتجات حاملة الآفات والأمراض بما يتضمنه ذلك من آثار ضارة خاصة في الأجل الطويل على صحة الإنسان والحيوان والنبات ومن ثم الموارد الزراعية بالدول النامية.

واعتمادا على الملاحظات السابقة يكون قد توافر لنا القدرة على تقرير حقيقة أن أمريكا ودول الجماعة الاقتصادية الأوروبية قد ساقتا الدول النامية ومن بينها مصر إلى الموافقة على صياغات تحكم تحرير تجارة المنتجات الزراعية تحت سيطرة منظمة التجارة العالمية، بما يمكن لهما الاستئثار بالنصيب الأكبر من مكاسب تحرير التجارة العالمية للمنتجات الزراعية، وعلى حساب الدول النامية، خاصة وأن اتفاق الزراعة قد أفسح المجال لاستخدام

المحلق الإحصائي

جدول رقم (١)

معدلات التخفيض الجمركي على المنتجات الزراعية في كل من الدول المتقدمة والدول النامية طبقاً لجولة أورو جوباي

الدول المتقدمة خلال (١٠ سنوات) ١٩٩٥ - ٢٠٠٤	الدول المتقدمة خلال (٦ سنوات) ١٩٩٥ - ٢٠٠٠	مجال التخفيض
		التعريفات الجمركية
%٢٤	%٣٦	متوسط التخفيض على المنتجات الزراعية
%١٠	%١٥	الحد الأدنى للتخفيض بالنسبة للسلعة الواحدة
		الدعم المحلي
%١٣	%٢٠	نسبة التخفيض في المقياس التجميعي للدعم (AMS) للقطاع الزراعي مقدرًا وفقاً لفترة الأساس ١٩٨٦ - ١٩٨٨
		دعم الصادرات
%٢٤	%٣٦	نسبة الخفض في قيمة الدعم
%١٤	%٢١	نسبة الخفض في الكميات المستفيدة بالدعم وفقاً لفترة الأساس ١٩٨٦ - ١٩٨٨

المصدر : الجدول المنشور ببحث د/جمال صيام بعنوان : الجات والزراعة المصرية التطبيق والآثار، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي ، سبتمبر ٢٠٠٢ ، ص: ٣ .

جدول (٣)

المعدل المكافئ للتعريفات الجمركية ونسبة التخفيض خلال الفترة الانتقالية (ست سنوات) في بعض الدول المتقدمة لعدد من السلع

الدولة	القميـح		السـكر		لحوم البقـر		الزيت	
	المعدل المكافئ	نسبة التخفيض	المعدل المكافئ	نسبة التخفيض	المعدل المكافئ	نسبة التخفيض	المعدل المكافئ	نسبة التخفيض
استراليا	٠	-	٣١,٧	٥٠	٠	-	٤,٦	٧٨
كندا	٩٠	١٥	١٠,٧	١٥	٣٧,٩	٣٠	٣٥١,٤	١٥
الجماعة الأوروبية	١٤٢,٣	٣٦	٢٠٧,١	٢٠	٩٦,٩	٣٦	٢٣٥,٤	٣٦
المجر	٥٠	٣٦	٨٠	١٥	١١٢	٣٦	١٥٩	٣٦
كوريا	١٠	٨٢	٩٤,٦	١٠	٤٤,٥	١٠	٩٩	١٠
اليابان	٤٢٢,٩	١٥	٣٢٦,٧	١٥	٩٣	٤٦	٩٧,٧	١٥
نيوزيلندا	٠	-	٠	-	٠	-	١٠	٣٦
بولندا	١٤٣,٢	٣٦	١٢٠	٢٠	١٦٢	٣٦	١٦٠	٣٦
سويسرا	٤٧٧,٦	١٥	١٥٩,٩	١٥	١٣٩,٧	١٥	٨٦٢,٢	١٥
أمريكا	٦٠	٥٥	١٣٤,٧	١٥	٣١,١	١٥	١٦,٧	١٥

قائمة الهوامش والمراجع

١. نجوى مسعد العجرودي ، نيره يحيى سليمان ، " أثر اتفاقية الحيات على الصادرات والواردات الزراعية المصرية " (المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي ، المجلد الرابع عشر ، العدد الثاني ، يونيو ٢٠٠٤) ، ص ٤٤ .
٢. إبراهيم العيسوي ، " الحيات وأحوالها النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية " (مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٥) ، ص ٣٣ .
٣. سامي عفيفي حاتم ، " النظام التجاري الدولي في إطار الحيات " (الندوة القومية الثانية ، مركز بحوث ودراسات التنمية التكنولوجية ، ٢٢-٢٤ مارس ١٩٩٩) ، ص ٧ .
٤. أسامة المجذوب ، " الحيات ومصر والبلدان العربية من هافانا إلى مراكش " ١٩٩٤-١٩٤٧ .
٥. عاطف السيد ، " الحيات والعالم الثالث- دراسة تقويمية للحيات وإستراتيجية المواجهة " (كلية الحقوق ، جامعة الإسكندرية ، ١٩٩٩) ص ٦٦ .
٦. عبد الفتاح مراند ، " شرح النصوص الانجليزية لاتفاقيات الحيات منظمة التجارة العالمية " (كلية الحقوق ، جامعة المنصورة ١٩٩٦) .
٧. المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، " حلقة العمل التدريبية لبناء القدرات في مجالات الانضمام والتفاوض بشأن الاتفاقيات المتعلقة بتحرير التجارة الزراعية في إطار منظمة التجارة العالمية " ، ٢٠-٢٢ ديسمبر ٢٠٠٣ ، المنامة ، مملكة البحرين ، ص ٦٦ .

١١. المعدل المكافئ للتعريفه -
السعر في سوق بلد الاستيراد(س)
ح) - سعر التسليم ميناء
الاستيراد(س م) / السعر في
سوق بلد الاستيراد (س م) ×
١٠٠.
١٢. محمد عمر حماد أبوالدوح ،
مرجع سبق ذكره ، ص ٦٤ .
١٣. إجلال راتب ، " أثر تطبيق
أحكام دورة أوجواي للسلع
الزراعية على الاقتصادات
العربية ")
المجلة المصرية للتنمية والتخطيط
، المجلد الخامس ، العدد الثاني ،
معهد التخطيط القومي ، القاهرة
، ديسمبر ١٩٩٧) ، ص ١٦ .
14. Anderson,K,H.Bernard,and
S.Anna, "Agriculture and the
WTO : Next Steps." Review
of International Economics,
9(2),192-214,2001 P75-78
١٥. محمد عمر حماد أبوالدوح ،
مرجع سبق ذكره ، ص: ٦٧ .
١٦. نفس المرجع السابق ، ص٧٠ .
8. E .Timothy,T. Stefen , and T,
Warty, "Agriculture in the
GATT" (Macmillan press
Ltd, Great Britain , 1996) p.p
187-188.
9. X. Diao, S. Agapi R. Terry.
"Developing Country
International In Agriculture",
Reforms under the World
Trade Organization" Amer. J.
Agr.Econ.84 (3) (August
2002):P.782-792.
١٠. محمد عمر حماد أبوالدوح ،
"منظمة التجارة العالمية
واقتصاديات الدول النامية دراسة
تقييمه للسياسات الضريبية
والإتفاقية والإتتمانية في
مواجهة الآثار المحتملة لمنظمة
التجارة العالمية والصراع
الأوروبي الأمريكي على
اقتصاديات الزراعة والتصنيع
الزراعي بالدول النامية")
مكتبة الدار الجامعية ، ٢٠٠٣) ،
ص ٦٣ .

العدد التاسع عشر ، كلية الحقوق
، جامعة المنصورة، ١٩٩٦) ص
٤٥

٢١. جولة أوجواي للمفاوضات
التجارية متعددة الأطراف، مرجع
سبق ذكره، ص ٤٩.

٢٢. محمد عمر حماد أبوالدوح ،
مرجع سبق ذكره ، ص ٧٣.

٢٣. السعر المدار *Administered Price*
هو سعر أعلى من الذي
يسود في السوق طبقاً لقوى
العرض والطلب دون أن تلجأ
الدولة إلى استخدام القيود غير
التعريفية .

٢٤. السعر الخارجي المرجعي

الثابت *The Fixed External*

Reference Price يحدد هذا
السعر على أساس متوسط القيمة
FOB (أي قيمة البضاعة على
ظهر السفينة في بلد التصدير) إذا
كانت الدولة مصدرة أو متوسط
القيمة *CIF* (أي قيمة البضاعة
تسليم ميناء الوصول) بالنسبة
للدول المستوردة .

١٧. جولة أوجواي للمفاوضات
التجارية متعددة الأطراف ،
"الوثيقة الختامية المتضمنة نتائج

جولة أوجواي للمفاوضات

التجارية متعددة الأطراف "

(مراكش ، ١٥ نيسان/

ابريل ١٩٩٤) ، ص ٦٦.

١٨. كخدمات برامج البحوث العامة

والبيئية ومشروعات البنية
الأساسية وبرامج التدريب وبرامج
مكافحة الآفات والأمراض
وخدمات الإرشاد الزراعي
والمشورة الزراعية، بما في ذلك
إتاحة وسائل لتسهيل نقل
المعلومات ونتائج البحوث إلى
المنتجين والمستهلكين.

١٩. سمير محمد عبد العزيز ،

التجارة العالمية والجات ٩٤)

مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر ،
الطبعة الثانية ١٩٩٧) ، ص ٨٢.

٢٠. زكريا محمد بيومي ، " اتفاقية

الجات وأثارها على الاقتصاد

المصري والعربي " (مجلة

البحوث القانونية والاقتصادية ،

الحات ومنظمة التجارة العالمية

(الإسـكندرية ، ١٩٩٧)،

ص ص ٨٧ : ١٠١.

٣١. جمال صيام ، مرجع سبق

ذكره ، ص ٤.

٣٢. إبراهيم محمد الفار، "اتفاقيات

منظمة التجارة العالمية ومدى

تأثيرها على اقتصادات الدول

العربية" (دار النهضة العربية،

١٩٩٩)، ص ٢٤٢

٣٣. المنظمة العربية للتنمية

الزراعية، حلقة العمل التدريبية

لبناء القدرات في مجالات

الانضمام والتفاوض بشأن

الاتفاقيات المتعلقة بتحرير التجارة

الزراعية في إطار منظمة التجارة

العالمية، مرجع سبق ذكره.

٣٤. الحيوانات تشمل الأسماك

والحيوانات البرية .

٣٥. الغابات والنباتات البرية .

٣٦. المادة (٢) من الاتفاقية .

٣٧. محمد عمر حماد أبوالدوح ،

مرجع سبق ذكره ، ص: ٩٣

٣٨. يقصد به السعر سيف CIF.

٢٥. أشهر تلك المدفوعات هي التي

تقدمها الولايات المتحدة الأمريكية

لمنتجها الزراعيين بما يضمن لهم

حد أدنى من الأسعار.

٢٦. مثل دعم المياه ودعم الطاقة

ودعم الائتمان وغيرها من أساليب

الدعم غير المرتبطة بمنتج معين.

٢٧. محمد عمر حماد أبوالدوح ،

مرجع سبق ذكره ، ص ٧٦.

٢٨. وهي القمح - الحبوب -

الأرز- البذور الزيتية - الزيوت

النباتية - بذور القطن - السكر-

الزبد - اللبن المجفف - الجبن -

لحوم الخراف - اللحوم البقرية -

لحم الخنزير - المنتجات الأخرى

للألبان - الحيوانات الحية -

البيض- النبيذ- الفواكه -

الخضروات - التبغ- القطن -

لحوم الطيور الحية .

٢٩. طبقاً للمادة ٩ من الاتفاقية .

٣٠. لمزيد من التفصيل عما ورد

في هذه الاتفاقية يرجع إلى د/

عبد الفتاح مراد ، شرح

النصوص العربية لاتفاقيات

٣٩. جاري برتلس ، وآخرون ، " جنون العولمة : تفنيد المخاوف
من التجارة المفتوحة")
ترجمة كمال السيد ، مركز
الأهرام للتجارة والنشر ، القاهرة
١٩٩٨ ، ص ٨٧:٩٠
٤٠. إذا كانت مصدرة.
٤١. إذا كانت مستوردة.